

أسباب وآثار ظاهرة تريف المدن، وتمدين الريف
(رام الله، والبيرة، وبيتونيا، وبتين- كحالة دراسية)

ريم بعيرات * (Reem Bearat) د. عثمان شركس ** (Othman Sharkas)

** جامعة بيرزيت - دائرة الجغرافيا

E-mail: osharkas@birzeit.edu

• جامعة بيرزيت - دائرة الجغرافيا

E-mail: bearatreem@gmail.com*

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة أسباب وآثار ومظاهر تريف مدينتي رام الله والبيرة وتمدين بلديتي بيتونيا وبتين كحالة دراسية، حيث يهدف هذا البحث لتسليط الضوء على أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها علاقة بالتريف والتمدين في منطقة البحث، لمعرفة ما إذا كانت مدينتي رام الله والبيرة تشهد حالة تريف، وما إذا كانت بلديتي بيتونيا وبتين تشهد حالة تمدين، ومعرفة أهم الدوافع التي تدفع السكان للهجرة إلى مدينتي رام الله والبيرة أو إلى لأرياف وتحليل الآثار الناتجة عنها. حيث تم الاعتماد في هذا البحث على العديد من المناهج ومن أهمها المنهج الوصفي، والمنهج الكمي التطبيقي والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي. واعتمد البحث بشكل أساسي على العمل الميداني من خلال توزيع 560 إستبانة في كل من رام الله والبيرة (التريف)، وبيتونيا وبتين (التمدين)، والتي تم توزيع الاستبيانات بشكل عشوائي من خلال طريقة كرة الثلج المتدرجة، ومن ثم تم تحليلها بعد إدخالها الى برنامج (SPSS) الاحصائي لمعالجتها باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية، بالإضافة الى استخدام العديد من الأدوات البحثية أهمها برنامج (Arc map 10.5) لإنتاج الخرائط المطلوبة.

وتتبع أهمية هذا البحث من أنه خرج بالعديد من النتائج والتوصيات التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية وتطوير المنطقة والوصول لواقع أفضل ومشاكل أقل، ومن أهم هذه النتائج أن الخصائص الاقتصادية متمثلة بمستوى الدخل، والخصائص العمرانية متمثلة بالواجهة الخارجية للمسكن، ومساحته، وعدد الطوابق، من أهم العوامل التي أضفت خصائص التمدين على كل من بيتونيا وبتين، وسرعت من تحضر رام الله والبيرة، وكذلك ساهمت الهجرات الخارجية بإحداث تحولات حضرية وعمرانية أدت الى تنمية وتطوير منطقة البحث، كما أن الخصائص الثقافية والاجتماعية كان لها دورا في سيادة بعض خصائص التريف على مدينتي رام الله والبيرة، خاصة من حيث طبيعة العلاقة بالجيران والانتماءات القروية والتمسك بالعائلة، الا أن هذا لا يعني بالضرورة طغيان ظاهرة التريف على مدينتي رام الله والبيرة.

وعلى الرغم من أن رام الله والبيرة مجتمعات مدنية متحضرة الا أنها في الأصل كانت عبارة عن قرى صغيرة، كما أن خصائص التحضر فيها لا تقارن بتلك الخصائص السائدة في المجتمعات الغربية أو حتى المجتمعات النفطية، التي تكون فيها خصائص التحضر أكثر وضوحا، لذلك تصنف من ضمن دول التحضر المبكر والمفاجئ لأنها شهدت حملة تحضر سريع دون المرور بمرحلة التصنيع.

كما أن اتجاهات النمو العمراني في منطقة البحث تأثرت بالعديد من العوامل أهمها العوامل السياسية متمثلة بتأثير الاحتلال الصهيوني الذي حدد اتجاه التوسع العمراني الفلسطيني وحد من إمكانية تنمية وتطوير المنطقة مما ترتب على ذلك العديد من الآثار البيئية والاجتماعية التي انعكست بشكل سلبي على المنطقة.

أما بالنسبة لأهم التوصيات فتمثلت بضرورة التعاون والتنسيق بين كافة البلديات والمجالس القروية والجهات المسؤولة في المنطقة (رام الله والبيرة وبيتونيا وبتين) من أجل النهوض بها نحو كل ما هو أفضل، ومن أجل استمرار عملية التطوير، والوقوف جنبا الى جنب لحل المشكلات والتحديات التي تواجه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: تريف، تمدين، الهجرة الداخلية، التركيب الوظيفي، الخصائص العمرانية والاجتماعية والثقافية.

Abstract

This study deals with the causes, effects, and manifestations of the Ruralization of Ramallah and Al-Bireh cities, and the urbanization of Bitunia and Beitin towns as a case study. This study aims to highlight the most important economic, social and cultural characteristics related to Ruralization and urbanization in the scope of the study, to determine whether the

cities of Ramallah and Al-Bireh are experiencing Ruralization, or whether the towns of Beitunia and Beitin are experiencing Urbanization. As Well As to recognize the most important motives that drive the population to migrate to the cities of Ramallah and Al-Bireh or to the countryside. Moreover, to analyze the resulting effects thereof. This research adopts several approaches mainly the descriptive approach, the field approach, the applied quantitative approach, the comparative approach, and the analytical approach. The research was based mainly on the field study through the random distribution of 560 surveys using the snowball sampling method in Ramallah and Al-Bireh (ruralization), Betunia and Betin (urbanization). The questionnaire was analyzed by using SPSS statistical program to be processed using several statistical tests, in addition to the use of several research tools, mainly

Arc map 10.5, to obtain the required maps.

This study has several results and recommendations which can be taken into account to enhance and develop the region and achieve a better reality and to limit problems. The most significant of these results is that the economic characteristics are represented by the income level and the urban characteristics are represented by the external surface of the houses, its area and its number of floors. These are the most important factors that added the characteristics of urbanization to both Betunia and Beitin, and accelerated the Urbanization of Ramallah and Al-Bireh. In addition, external migrations also contributed to urban transformations that led to the development and enhancement of the study scope. The cultural and social characteristics have played a role in the sovereignty of some characteristics of the Urbanization of the cities of Ramallah and Al-Bireh, especially in terms of the nature of the relationship with the neighbors as well as family relationships the family. However, this does not necessarily mean the dominance or Ruralization over the cities of Ramallah and Al-Bireh. Although Ramallah and Al-Bireh are civilized urban communities, they were originally small villages. In addition. Their characteristics of urbanization are not comparable to those dominating Western societies or oil communities, where urbanization characteristics are more obvious. Therefore, they are classified among the countries of early and sudden urbanization because they witnessed a rapid urbanization trend without going through the industrialization stage.

The trends of urban growth in the study scope were influenced by several factors, mainly the political factors represented by the impact of the Zionist occupation, which limited the Palestinian urban expansion and limited the possibility of development of the region. This resulted in many environmental and social effects, which reflected were negatively on the region.

Recommendations include the need for cooperation and coordination among all municipalities, village councils and competent authorities in the region (Ramallah, Al-Bireh, Beitunia and Beitin) in order to enhance them. As well as, to continue the process of development and to be in line with the solution of the problems and challenges facing the region.

Keywords: ruralization, urbanization, Internal Migration, Functional Composition, Urban, Social and Cultural Characteristics.

مقدمة:

تتكون منطقة البحث من مدينتين وهي: رام الله، والبيرة، ومن بلدين متمثلتين: بيتونيا وبيتين. وتتمركز منطقة البحث في موقع من فلسطين، وتقع على سلسلة جبال فلسطين الوسطى على ارتفاع يتراوح بين 780-880 م في الغالب الخريطة (1)، كما تواجه المنطقة الشرقية المطلة على سفوح الأردن من جهة منطقة مرتفعات البيرة، والمطلة على البحر المتوسط من جهة منطقة مرتفعات رام الله (كتانة، 2009؛ عمرو، 2011) حيث اكسبها موقعها المتوسط أهمية استراتيجية فأصبحت تشكل منطقة

جذب مركزية مما انعكس على طبيعة الخصائص العمرانية والاجتماعية والسكانية والثقافية والاقتصادية السائدة في المنطقة وأدى الى تحولات حضرية سريعة.

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة (رام الله، البيرة، بيتونيا، بيتين) الخريطة



المجتمعات تتغير بشكل متسارع بسبب النمو المتزايد في أعداد السكان والعمران أيضا، خاصة بسبب الهجرات الداخلية، هذا النمو المتسارع أدى لبروز اختلافات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وعمرانية. كما أدى لزيادة الضغط على المرافق والخدمات العامة، كل هذا أدى الى بروز المشكلات المجتمعية ومنها الفقر ولجريمة والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال. بالإضافة لذلك انعكست خصائص المهاجرين القادمين للمجتمعات الجديدة على المناطق المستقبلية في نشاطاتهم وسلوكهم وأسلوب حياتهم، لذلك يركز هذا البحث على تبيان والتحقق من وجود ظاهرتي الترييف في المدن، والتمدين في الأرياف من خلال تسليط الضوء على حالة دراسية ضمت كل من مدينتي رام الله والبيرة لدراسة ظاهرة الترييف، وكل من بلدي بيتونيا وبيتين لدراسة ظاهرة التمدن، من خلال دراسة وتحليل أهم الخصائص الاقتصادية والسكانية والعمرانية والاجتماعية التي لها علاقة بالترييف والتمدين في منطقة البحث من أجل الاجابة على سؤال البحث الرئيسي التالي: هل تشهد مدينتي رام الله والبيرة ظاهرة الترييف؟ وهل تشهد بلدي بيتونيا وبيتين ظاهرة التمدن؟ والذي ينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية: ما هي المؤشرات الدالة على الترييف أو التمدن في منطقة البحث؟ وما هي الآثار الناتجة عن النمو العمراني والسكاني الكبير في منطقة البحث؟ وهل توجد علاقة بين هجرة سكان الأرياف الى مدينتي رام الله والبيرة وبين انتشار ظاهرة الترييف؟ ومن أجل فحص الفرضيات التالية: تشهد مدينتي رام الله والبيرة ظاهرة الترييف بشكل كبير في الأونة الأخيرة، تشهد بلدي بيتونيا وبيتين ظاهرة التمدن في الأونة الأخيرة، والعوامل الاجتماعية لها تأثير مباشر على ترييف المدن، ساهم المهاجرون الريفيون من المحافظات المختلفة الى مدينتي رام الله والبيرة في تغيير الخصائص الاجتماعية السائدة في المنطقة، والعوامل الاقتصادية لها تأثير مباشر على ظاهرة التمدن، كما وساهمت العوامل الاقتصادية في تحديد خصائص وأنماط العمران

في منطقة البحث، كما أن عدم اندماج سكان الريف المهاجرون الى مدينتي رام الله والبيرة مع المجتمع الحضري الجديد من أهم الخصائص الدالة على تريف مدينتي رام الله والبيرة. كما وتم الاعتماد في هذا البحث على العديد من المناهج ومن أهمها المنهج الوصفي لوصف أهم المظاهر الدالة على التحضر والتريف الموجودة في المنطقة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل العوامل التي ساهمت في تمدن بيتونيا وبيتين، والعوامل التي تساهم في سيادة بعض الخصائص الريفية على مدينتي رام الله والبيرة، ومن خلال تحليل النتائج المترتبة عن كل من التمدن، والتريف في منطقة البحث، بالإضافة الى الاعتماد على تقنية برامج نظم المعلومات الجغرافية من أجل دراسة وتحليل الخصائص المساهمة في التمدن وخاصة من حيث دراسة التوسع العمراني في بلدات ومدن منطقة البحث واتجاهاته لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، كم وتم الاعتماد على المنهج المقارن من أجل استخدام صور جوية عبر فترات زمنية مختلفة (1997-2016) لدراسة النمو العمراني واتجاهاته، ودراسة الفرق في طبيعة التوسع والامتداد العمراني بين كل من المدينة والريف. واعتمد البحث بشكل أساسي على الدراسة الميدانية من خلال توزيع 560 في كل من رام الله والبيرة (التريف)، وبيتونيا وبيتين (التمدن)، والتي تم توزيعها بشكل عشوائي من خلال طريقة كرة الثلج المتدرجة، ومن ثم تم تحليل الاستبانة عن طريق إدخالها الى برنامج (SPSS) الاحصائي لمعالجتها باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية، بالإضافة الى استخدام العديد من الأدوات البحثية أهمها برنامج (10.5 Arc map) لإنتاج الخرائط المطلوبة، والاعتماد بشكل كبير على اجراء الملاحظة الميدانية للمظاهر السائدة لظاهرتي التريف والتمدن في منطقة البحث للوصول الى النتائج المطلوبة والقيام بالنقاط صور ذات علاقة بموضوع البحث (مظاهر التريف والتمدن) طيلة فترة البحث.

أما بالنسبة لأهمية هذا البحث فانها تنبع من انه يدرس الخصائص الاقتصادية والسكانية والعمرانية والاجتماعية لمنطقة البحث وعلاقتها بالتمدن والتريف للاستدلال على العوامل التي ساهمت في تمدن أو تريف منطقة البحث، ومن ثم الوصول الى نتائج والخروج بتوصيات بناء عليها حيث تساعد هذه النتائج والتوصيات المسؤولين وصناع القرار بالتعرف على أبرز سمات وخصائص التمدن والتريف في منطقة البحث والاستفادة منها بالتخطيط السليم لمواجهة التحديات والمشاكل التي تتعرض لها منطقة البحث.

الأدبيات السابقة:

تعتبر ظاهرة التريف من المظاهر الأنثروبولوجية الجديدة لذلك لا تتوقف الدراسات الميدانية عن ملاحظة ودراسة هذه الظاهرة لمعرفة أهم مظاهرها وأسبابها، فتناولت بعض الدراسات نماذج لبعض المدن التي تعرضت لظاهرة التريف والتي اعتبرتها العديد من الدراسات مأساة انطلاقاً من أن التريف يفقد المدينة طابعها الحضري حيث اتفق كل من (فروج، 2015؛ مرزوقي، 2016؛ فتح الرحمن، 2012) على ذلك، كما واتفق العديد من الباحثين على أن وجود بعض المظاهر الريفية التي تدل على التريف كانتشار الباعة المتجولين في شوارع المدن الرئيسية، وتشرذم الأطفال، والتسول، وانتشار البطالة بين فئة الشباب، خاصة حاملي الشهادات مما يدفعهم للتفكير في الهجرة نحو الخارج، وممارسة الحرف الريفية خاصة الزراعة (الحيدري، 2011؛ فروج، 2015؛ هاريسون، 1987؛ Chibvongodze، 2013) بينما ركزت دراسات أخرى على ان تراجع خدمات الصرف الصحي والبنى التحتية، وعدم كفاية المساكن وتراجع الخدمات السكنية من أهم مظاهر تريف المدن وتراجعها (Mugumbate Maushe Nyoni، 2013) بينما توصلت بعض الدراسات الى ان سيادة المظاهر الريفية في المجتمع الحضري تزيد من مظاهر التخلف والتدهور فيه، وتصبح مشاهد العصبية القبلية هي السائدة (ممدوح الشيخ، 2016؛ تماري، 1991؛ الجنابي، 2002؛ الحديدي، 2013) هذه الدراسات ركزت أكثر على مظاهر التريف، ولم تدرس عوامل وأدوات وآثار التريف بشكل تفصيلي، بينما تناولت دراسة (حنوش، 1999) الآثار الناتجة عن التريف بشكل مفصل، وبحثت في حلول لبعض المشاكل كظاهرة الهجرة، الا أنها لم تدرس مظاهر وأدوات التريف باستثناء بعض الدراسات التي تحدثت عن الأدوات التي تساعد في تريف المدن، والتي تسبب العزلة وعدم الانتماء لسكان الريف اللذين يسكنون المدن (تشامبرلز، 1990)، وبخلاف البحث الذي سيتم اعداده عن هذه الدراسات في أنه سيجمع بين كل من مظاهر التريف والآثار والأدوات، فشمولية هذا البحث جعله يتميز عن الدراسات الأخرى .

وبعض الدراسات اعتمدت على نظريات علم الاجتماع وأخذت بمبادئها كمسلمات، واعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي، والتاريخي، إلا أنها لم تعتمد على المنهج الميداني باستثناء دراسة المقدم (1995) ودراسة تماري (1991) لمدينة رام الله التي اعتمد جزء منها على العمل الميداني، وعلى إجراء المقابلات مع الأشخاص ذوي العلاقة، لكن الدراسة كانت قبل عشرين عاماً لذلك هنالك حاجة لدراسة جديدة تفصيلية لفهم خصائص التحضر والترتيب في منطقة البحث.

بينما تناولت أغلب الدراسات التي تتحدث عن موضوع التحضر مفاهيم التحضر وأسس وقواعده، وحاولت إعطاء التعريف المناسب للتحضر (الهيبي، 2016؛ صلاح، 2006؛ فريدمان و وولف، 1979؛ غنيم، 1982) وركزت على كيفية إجراء التنمية سواء للمجتمعات الريفية أو للمدن على حد سواء (منصور، 2013) فتحقيق التنمية المتكاملة تتم من خلال التخطيط ودراسة استراتيجيات التنمية (المظفر ويوسف، 2009؛ حمودة، 1981؛ خشن، 2008؛ المختار، 2009) والأخذ بالاعتبار النمو الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي وإتاحة الفرصة الممكنة للمجتمع لتنمية قدراته على الابتكار (شالين، 2007؛ خمائسي، 2013؛ مهنا، 2000؛ إبراهيم، 2015؛ الصقور، 2002) فتحقيق التنمية لا يقتصر على الوصول لتغييرات مادية، ولكن تستهدف تغييرات سلوكية وفكرية، مما يؤدي إلى إكساب أفراد المجتمع خبرات ومعارف جديدة وتغيير لظروف البيئة المحيطة بهم (غنيم، 2008) والقضاء على المشكلات التي تواجه المجتمع، خاصة مشكلة الهجرة، من خلال تحليل دوافع الهجرة، والآثار المترتبة عليها بشكل خاص (مرعي والرشيدي، 1983؛ القطب، 1968؛ حمودة، 1988) والآثار الناتجة عن التحضر بشكل عام والتي تتمثل بتدني الانتاج الغذائي، والبطالة، وتدهور البيئة (الطرابلسي، 1999).

النتائج والمناقشة:

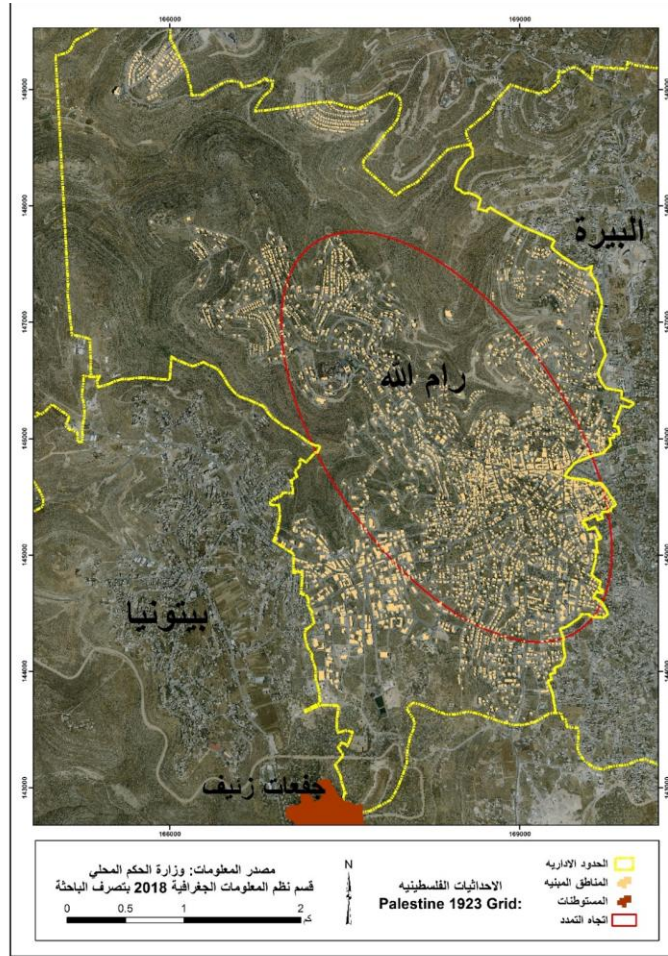
اتجاهات التمدد العمراني في منطقة البحث، والمشاكل الناتجة عن التحضر السريع

تشير كافة القوانين إلى أن التوسع العمراني مقترن بشكل أساسي بازدياد أعداد السكان سواء تلك الزيادة الناتجة عن أعداد المواليد الطبيعية، أو الزيادة الناتجة عن الهجرة بكافة أنواعها الداخلية أو الخارجية، ويعتبر التوسع العمراني دليلاً على ازدهار ورقي المدن والريف، حيث يؤدي إلى ازدهار الجانب الثقافي والتعليمي والخدمات والاقتصادي إلا أن له العديد من الاضرار خاصة عندما يكون التوسع عشوائياً ولا يراعي قوانين التعمير، وعندما يكون على حساب البيئة ولا يراعي أسس ومعايير التخطيط السليم، لذلك من المفترض أن يتم وضع خطة مستقبلية شاملة لكل مدينة لتجنب المخاطر التي قد تنتج عن نمط البناء العشوائي والغير قانوني.

وعندما نطلع على التوسع العمراني السائد في غالبية دول العالم النامي نجد أنه لا يرتبط بدرجة كافية بأسس التخطيط السليم، مما ينتج عنه العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وينطبق ذلك على بعض المناطق في مدينتي رام الله والبيرة وبلدتي بيتونيا وبيتين، حيث شهدت المنطقة نهضة سكانية عمرانية هائلة خاصة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، ورافق هذا التوسع العمراني انتشار نمط البناء العشوائي الذي يعتبر من أهم مشكلات التنمية العمرانية في المنطقة، كما ورافقه انتشار نمط البناء العمودي، وعمارات سكنية ترتفع لأكثر من عشر طوابق خاصة في بعض أحياء المنطقة كما في حي ام الشرايط في البيرة، وكما في بيتونيا، مما ساهم في انتشار عادات وتقاليده متنوعة، خلقت العديد من المشاكل الاجتماعية كصعوبة الاندماج والتأقلم بين السكان في هذه العمارات.

بلغت مساحة التمدد العمراني في مدينة رام الله عام 1997 حوالي 4036 دونم، وتطورت هذه المساحة لتبلغ عام 2016 حوالي ما يقارب 7301 دونم الخريطة (2)، وهذا ما يؤكد وجود نمو وتطور عمراني مستمر في مدينة رام الله، وساهمت العديد من العوامل في التحكم باتجاهات التمدد العمراني في المنطقة، ولعل أبرزها العوامل السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي حيث منعت ممارساته الاستيطانية المتمثلة بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية من التمدد العمراني في الجهة الجنوبية لمدينة رام الله بالقرب من معسكر عوفر حيث تم السيطرة على ما يقارب 500 دونم من الأراضي الفلسطينية في تلك المنطقة، وكذلك حد إقامة جدار الضم والفصل العنصري من إمكانية التوسع في الجهة الجنوبية الخريطة (3) لذلك انحصر التمدد العمراني في مدينة رام الله في الجهة الشمالية، والشمالية الغربية.

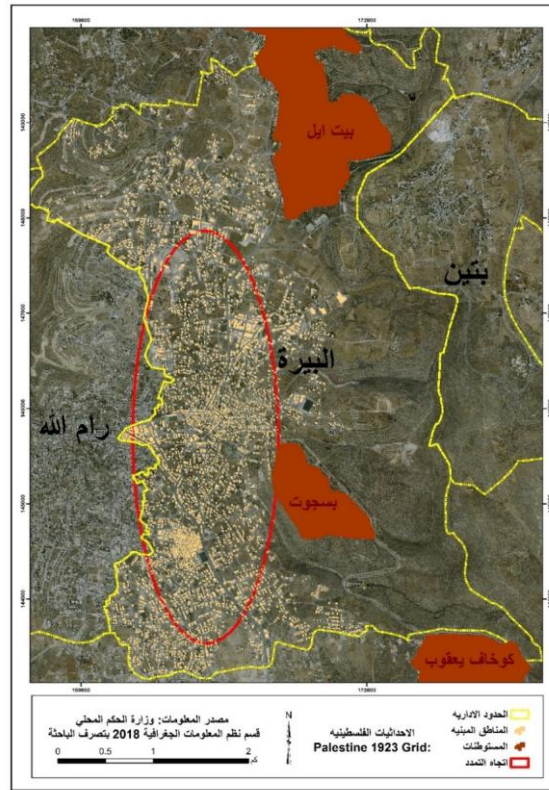
اتجاه التمدد العمراني في مدينة رام الله2 الخريطة



أما بالنسبة لمدينة البيرة فشهدت هي الأخرى توسعا عمرانيا ملحوظا حيث بلغت مساحة التمدد العمراني فيها عام 1997 حوالي 4962 دونم، وتوسعت لتصل الى ما يقارب 7301 دونم عام 2016، الا أن التمدد العمراني في مدينة البيرة انحصر في الجهة الشمالية الغربية الخريطة(4)، لان كافة الجهات الأخرى كانت غير صالحة للتمدد، حيث منعت العوامل السياسية من التوسع باتجاه الجهة الشمالية الشرقية بسبب وجود مستعمرة بيت ايل، كما وأقامت سلطات الاحتلال جدار فصل يحيط بالمستوطنة، أما بالنسبة للجهة الغربية فقد التحمت مدينة البيرة بمدينة رام الله من هذا الجانب ولم يعد هنالك مجالا للتوسع، وقد أغلقت الجهة الشرقية ومنع التمدد بهذا الاتجاه منذ عام 1982 بسبب اقامة مستوطنة بساجوت، للحفاظ على اتصال المستوطنات الإسرائيلية، وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، لضمان سيادة السيطرة الإسرائيلية على كافة المداخل للحدود الادارية للتجمعات الفلسطينية وخاصة التجمعات القريبة من مدينة القدس، والجهة الجنوبية كذلك تم اغلاقها وضمها الى أراضي محافظة القدس (كتانة، 2009)، لذلك أصبحت مدينة البيرة تعاني من مشاكل في التوسع العمراني، فاضطر السكان للجوء لنمط البناء العمودي بسبب محدودية المساحة المتوفرة للبناء، مما زاد من الاكتظاظ، والكثافة السكانية العالية داخل هذه العمارات، فاذا أخذنا متوسط عدد الأفراد والذي يبلغ حوالي(4.5 أسرة) لوجدنا أن عدد السكان الذين يسكنون عمارة واحدة يقارب 225 نسمة، مما يعني أن عشر عمارات سكنية في رام الله أو البيرة أو بيتونيا يكون عدد سكانها أكبر من عدد السكان في كثير من القرى الفلسطينية، التي يقل فيها عدد السكان عن 2200 نسمة، كما في(بيتين، ويبرود، وبرهام، وعجول، وعين سينا)، ونظرا لان المخطط الهيكلي لمدينة البيرة لم يعد يلبي حاجات السكان العمرانية كان الحل هو التوسع على حساب الاراضي الزراعية والرعية، فأصبح هنالك اختلاط في استعمالات الأراضي، وتداخل للأنشطة داخل المدينة مثل وجود

مناطق صناعية وحرفية بوسط المنطقة السكنية، مما يعرض المنطقة للتلوث الهوائي، الناتج عن الغازات المنبعثة من الشاحنات الكبيرة المستخدمة للنقل، والحرائق للتخلص من مخلفات الحرف المختلفة، بالإضافة الى تلوث التربة نتيجة هذه المخلفات، عدا عن الازعاج والضجيج الذي تسببه المنطقة الصناعية للسكانين بالقرب منها، بالإضافة الى وجود ورش تصليح السيارات وتغيير الزيوت وهذه المواد ملوثة، ولا يتم التخلص من مخلفاتها بطريقة آمنة نتيجة عدم وجود تدقيق ومتابعة من الجهات المعنية. يزداد التوسع العمراني في مدينة البيرة في الجهة الشمالية الغربية باتجاه منطقة البالوع التي كانت عبارة عن أراضي خصبة في السابق، الا أن التمدد العمراني في تلك المنطقة ساهم في تراجع الأراضي الزراعية فيها، وازدياد أعداد المنشآت والشقق السكنية والمحلات التجارية في منطقة البالوع حتى التحمت مدينة البيرة بمخيم الجلزون، كما وتتركز أعلى كثافة سكانية عمرانية في المخيمات الموجودة في مدينة البيرة وخاصة في مخيم الأمعري، وقدورة والسبب الرئيسي وراء نشأتها الاحتلال الإسرائيلي الذي هجر السكان الفلسطينيون بعد حرب عام 1948 حيث استقر جزء كبير من السكان فيهما مما زاد من الكثافة السكانية في المنطقة في تلك المساحة المحدودة، ولم تخلو مدينة البيرة من البناء العشوائي وخاصة في منطقة أم الشرايط إذ غلب التمدد العشوائي على النمو العمراني في المنطقة، حيث ساهم رخص سعر الأرض فيها مقارنة بالمناطق الأخرى من مدينتي رام الله والبيرة على تشجيع السكان على شراء الأراضي والبناء فيها وخاصة بناء الشقق كمشاريع استثمارية في المنطقة ولكن بشكل غير منظم، الأمر الذي ساهم في انتشار التلوث فيها بشكل كبير (كتانة، 2009).

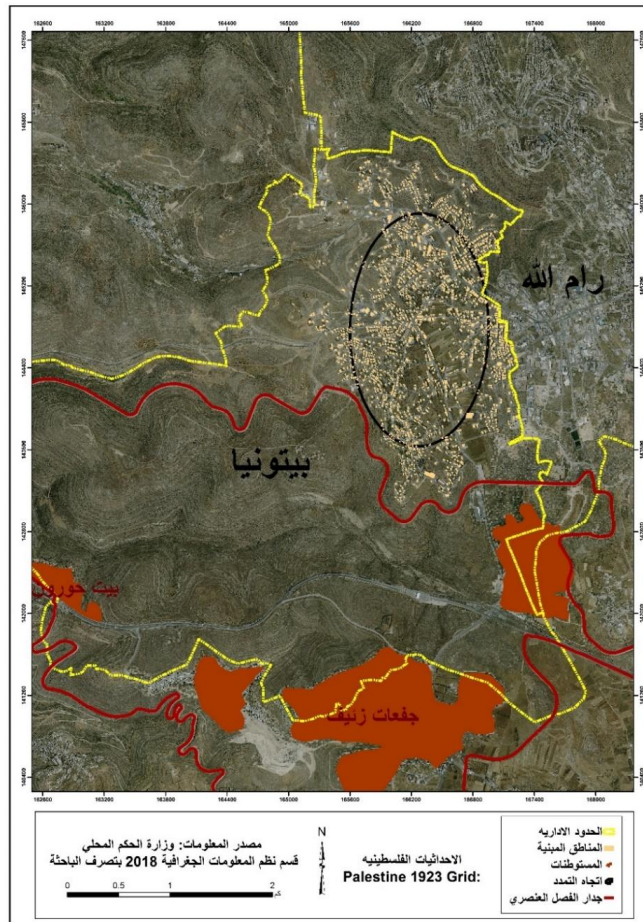
الخريطة 3 اتجاه التمدد العمراني في مدينة البيرة



لذلك نستنتج أن الاحتلال الإسرائيلي ساهم في توجيه وتحديد اتجاهات البناء في مدينتي رام الله والبيرة، كما وساهم في انتشار البناء العشوائي غير المنظم، حيث لم تنتج هذه العشوائيات عن السكان الريفيون المهاجرين للمنطقة كما هو الحال في كثير من الدول العربية كالمغرب والجزائر. كما وشهدت بلدات منطقة البحث أيضا تطورا عمرانيا مع مرور الزمن، حيث انعكس التطور العمراني الكبير في مدينتي رام الله والبيرة، على البلدات القريبة منها، ومن ضمنها بلدة بيتونيا حيث بلغت مساحة التمدد العمراني في بلدة بيتونيا عام 1997 حوالي 1845 دونم، ثم توسع النمو العمراني في المنطقة لتبلغ

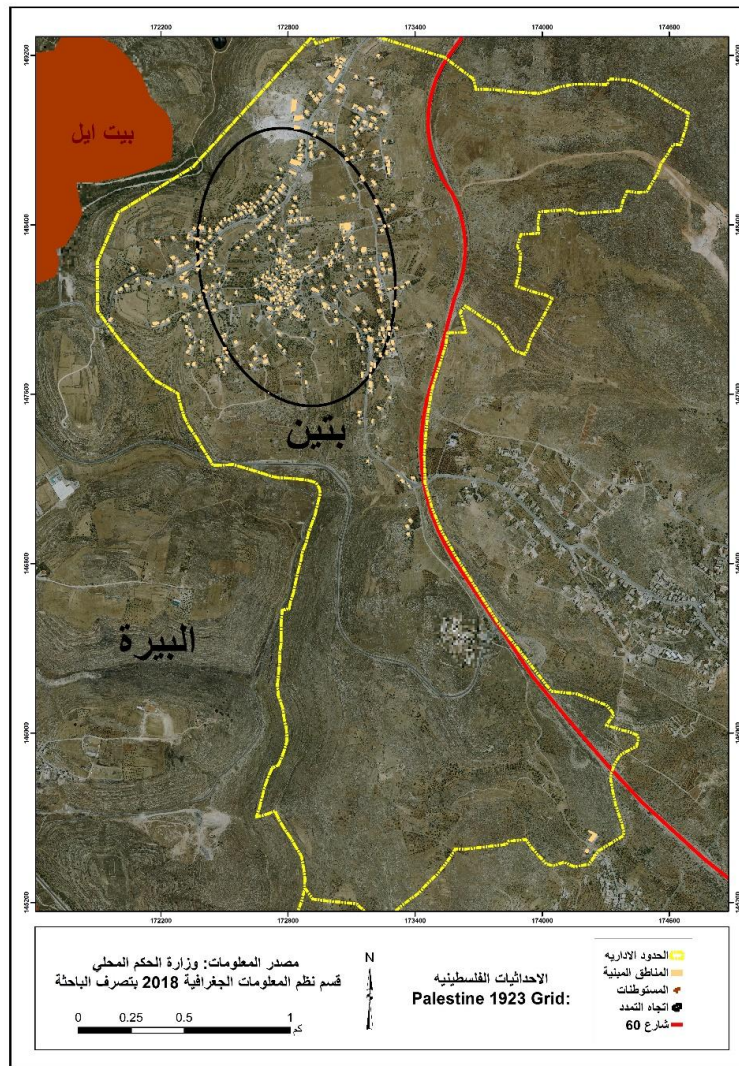
مساحة المناطق المبنية عام 2016 ما يقارب 4055، ما يقارب ضعفين المساحة السابقة، وهذا توسع كبير بالنسبة لتوسع حاصل في بلدة، مما يدل على أن بيتونيا شهدت نموا حضريا نتيجة لهذا التمدد العمراني الشاسع، والخريطة (5) تبين اتجاه التمدد العمراني في بلدة بيتونيا حيث يتضح أن الجهة المفتوحة للتمدد العمراني في بلدة بيتونيا هي الجهة الشمالية باتجاه مدينة رام الله، كما ويتضح من نفس الصورة أن بلدة بيتونيا التحمت مع مدينة رام الله من الجهة الشرقية فلم يعد هنالك مجالا لمزيد من التوسع في هذا الاتجاه، أما بالنسبة للجهة الجنوبية فقد منعت العوامل السياسية من التمدد باتجاهها أو بالقرب منها بسبب وجود مستوطنة صهيونية جفعات زئيف، أما بالنسبة للجانب الغربي باتجاه قرية عين عريك فإنه من الممكن التوسع في هذا الجانب باتجاه الأراضي ذات الخصائص الجيدة التي يحتاجها التوسع الحضري. ولقد أصبحت بيتونيا تشكل مركز جذب للسكان نظرا لقربها من مدينتي رام الله والبييرة والتي تعتبر المركز المؤسساتي الخدماتي، وهذا ما شجع على زيادة الاستثمار في المشاريع العمرانية، وإقامة الشقق السكنية بشكل كبير، على حساب المشاريع الزراعية، التي لا تدر كثيرا من الربح على المستثمرين فيها، مقارنة بالاستثمار العمراني، وبالتالي غلب على بلدة بيتونيا نمط البناء العمودي كما أن للعوامل السياسية المرتبطة بالاحتلال وسياسات التضييق التي يمارسها الدور البارز أيضا في توجيه العمران في المنطقة، وتكده في مناطق محددة وسيادة النمط الرأسي في البناء نظرا لمحدودية المساحة المسموح البناء فيها. وكذلك ساهم الموقع المتوسط لبلدة بيتونيا، ووقوعها على شبكة الطرق التجارية والرئيسية التي تربط جنوب الضفة الغربية بشمالها، بزيادة كثافة العمران، في المنطقة لاستيعاب الأعداد السكانية الكبيرة الوافدة الى المنطقة، وزاد أيضا من كثافة المشاريع الخدماتية كالمراكز التعليمية، والصحية، والتجارية، والترفيهية، مما ساهم في سيادة الطابع الحضري على البلدة، لدرجة أن الزائر لبلدة بيتونيا يعتقد أنها مدينة، ولكنها في الأساس تفتقر لكثير من الخدمات الأساسية كشبكة الصرف الصحي، وشبكة الطرق الجيدة.

الخريطة 4 اتجاه التمدد العمراني في بيتونيا



في حين بلغت مساحة التمدد العمراني في بلدة بيتين عام 1997 ما يقارب 200 دونم، ثم توسع النمو العمراني في البلدة لتبلغ مساحة المناطق المبنية عام 2016 ما يقارب 530 دونم، وتوضح الخريطة (6) أن اتجاه التمدد العمراني في بلدة بيتين اتجه نحو الجهة الشمالية، والشمالية الغربية باتجاه مدينة البيرة، ولكن لم يبق سوى مساحة صغيرة للتمدّد بهذا الجانب، وكذلك فإن وجود مستوطنة بيت ايل المقامة على أراضي مدنية البيرة تمنع من اقتراب التمدد العمراني في بيتين باتجاهها، أما بالنسبة للجهة الجنوبية والجهة الشرقية فهي تعتبر مفتوحة أمام التمدد العمراني، ولكن يحرص سكان البلدة على اختيار الأراضي الملائمة للتوسع الحضري، وتجنب البناء على الأراضي الزراعية الخصبة.

الخريطة 5 اتجاه التمدد العمراني في بيتين



المشاكل الناتجة عن التحضر السريع لمدينتي رام الله والبيرة:

ينتج عن التحضر السريع العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، وتختلف هذه المشاكل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وذلك لان التزايد السكاني الكبير والتحضر في الدول المتقدمة يرافقه التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وتطور المرافق والخدمات والبنى التحتية بشكل طردي يتناسب مع أعداد السكان (عبد الرسول، 1989)، لكن في الدول النامية فان التحضر لا يرافقه بالضرورة التطور

في كل هذه المتغيرات، فعلى سبيل المثال ساهم انحصار النمو العمراني في مدينتي رام الله والبييرة في الزحف العمراني نحو الأراضي الخالية على حساب الأراضي المجاورة بغض النظر عن طبيعة استخدامها، مما خلق العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية، وزاد الضغط على المرافق والخدمات، والبنى التحتية، وخاصة المياه والكهرباء التي تعاني من شح نتيجة للعوامل السياسية أو الطبيعية، فساهمت هذه العوامل بتهديد المشهد الحضري للمدينة وسيادة بعض مظاهر الترفيف على مدينتي رام الله والبييرة، كما ساهم زيادة تركيز السكان خاصة في الشقق والعمارات السكنية، في زيادة المشاكل التي تهدد المشهد الحضري في مدينتي رام الله والبييرة ويمكن تقسيم هذه المشاكل الى:

مشاكل اجتماعية:

ان المكانة التي احتلتها مدينتي رام الله والبييرة من حيث المركز المؤسسي والخدمي، كان له العديد من المحاسن التي لا يمكن انكارها على مدى الأعوام السابقة، من حيث الازدهار الاقتصادي الناتج عن الاستثمار التجاري والصناعي في المنطقة، وما رافقه من الجذب السكاني الكبير بحثا عن فرص حياة أفضل في المنطقة، وهذا ما يهاجر له غالبية السكان، وفي ظل هذا التركيز السكاني الكبير، والإمكانيات المحدودة، وغياب التخطيط والتطبيق الفعلي للقانون نتجت العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة الضغط الكبير على المرافق والخدمات وفرص العمل وعلى جميع مجالات الحياة في المنطقة ونتيجة وجود تباين طبقي مما يخلق افرات من سلبيات تنعكس بشكل سلبي على مدينتي رام الله والبييرة خاصة عندما لا يكون تكافؤ في الفرص بين سكان مدينتي رام الله والبييرة الأصليين وبين السكان المهاجرين مما قد يسبب الحقد والكراهية بينهم، كما وشاع مؤخرا انتشار ظاهرة الزواج المبكر، وارتفاع حالات الطلاق في مدينتي رام الله والبييرة، وقد يكون السبب ناتج عن اختلاف العادات الذي يسبب عدم التفاهم بين الزوجين مما يدفع بهم للطلاق، حيث بلغ معدل الطلاق في محافظة رام الله والبييرة عام 2007 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ما يقارب 1.4% ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 2.2% عام 2017، وقدرت عدد حالات الطلاق في محافظة رام الله والبييرة عام 2014 حوالي 683 حالة طلاق ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة في السنوات القادمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل شكل الضغط السكاني الكبير على فرص العمل القليلة في مدينتي رام الله والبييرة انتشار البطالة في صفوف الخريجين، وخاصة على الوظائف الحكومية، فلم تعد الوظائف المتوفرة في رام الله والبييرة متاحة لسكان محافظة رام الله فقط، بل يتقدم لها السكان من المحافظات الأخرى، حيث سجلت محافظة رام الله والبييرة عام 2015 أعلى معدلات البطالة مقارنة بالمحافظات الأخرى، وذلك بنسبة تراوحت 19.7 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) مع العلم أن قلة فرص العمل المتاحة، بالإضافة الى وجود العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة تدفع الكثير من السكان للجوء الى الاقتصاد الغير رسمي كبديل لكسب قوت العيش، وهناك الكثير من مظاهر الاقتصاد الغير رسمي التي أصبحت شائعة في مجتمع رام الله والبييرة نتيجة للعديد من الظروف الخاصة التي حكمت بانتشارها وخاصة بعد الانتفاضة (تماري، 1991) حيث فقد الكثير من العمال أعمالهم في إسرائيل مما اضطرروا للجوء الى الاقتصاد غير الرسمي كبديل وخاصة انتشار العمل كباعة متجولون في الشوارع وغالبيتهم من الأطفال، وكذلك انتشار البسطات (الخضار، الملابس، الخردة، الحلويات)، مع العلم ان انتشار مثل هذه الأعمال الغير رسمية تضعف الاقتصاد الرسمي وتشوه المشهد الحضري للمدينة واتفق السيد زياد الطويل رئيس بلدية البييرة مع ذلك لذلك لجأت بلدية البييرة مؤخرا الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من انتشار البسطات في مركز مدينة البييرة، ونقلها للساحة الداخلية التابعة للأوقاف من أجل الحفاظ على الطابع الحضري للمدينة، وللمحد من التلوث والازعاج وأزمة المواصلات، كما وضح السيد زياد أن انتشار مثل هذه البسطات يعتبر تعدي على التجار القانونيين في المدينة اللذين يدفعون مبالغ معينة كضريبة عائدة للبلدية، بينما أصحاب البسطات يقيمون بسطاتهم من غير دفع ضرائب عائدة للبلدية، وهذا يسبب العديد من المشاكل الحضرية، والاقتصادية، والاجتماعية، كونه اعتداء على الحق العام وعلى الرصيف، لذلك كان البديل بناء مجمع تجاري في المنطقة التي تصل البييرة بأراضي صردا، لإيجاد فرص عمل لأصحاب هذه البسطات، لتجنب انتشار الفساد والجريمة، ولتخفيف

المشاكل الاجتماعية، كما ويسود في مدينتي رام الله والبيرة ظاهرة انتشار الشحاذين في كثير من الشوارع، مع العلم أن كل منهم يأخذ موقعا ثابتا خاصا به ويتخذونها كمهنة.

ثانيا مشاكل بيئية:

من أساسيات المدينة الحضرية وجود بنية تحتية جيدة من شبكة للطرق، والمياه والصرف الصحي ومحطات تنقية ومعالجة المياه العادمة، وإدارة النفايات الصلبة والتعامل معها، وعلى الرغم من وجود مثل هذه الشبكات في مدينتي رام الله والبيرة إلا أن النمو الحضري العمراني السريع أدى الى تشكيل ضغط كبير على هذه الشبكات الأمر الذي سبب مشاكل بيئية عديدة في المنطقة ولعل أبرزها مشكلة المياه العادمة، والنفايات الصلبة، ومشكلة المواصلات، فعلى الرغم من وجود محطة لتنقية المياه العادمة في مدينة رام الله إلا أن العديد من الدراسات ومنها مصلح (2006) بينت عدم كفاءتها في عملية المعالجة، إضافة الى عدم جودة الأنابيب المستخدمة لبناء الشبكة، كما أن أقطار هذه الأنابيب صغيرة وتسبب فيضانات في كثير من الأحيان، حيث أكد المهندس حامد عيسى بوجود ضغط على الصرف الصحي نتيجة قدم الشبكة، ومعدات الضخ، إضافة الى ارتفاع تكلفة تصليحها وإعادة تأهيلها، عدا عن قلة الطواقم المؤهلة للقيام بعملية تصليحها، والتعامل مع الأنابيب المعطلة والمسدودة، حيث يقومون بفتحها وتسريب المياه العادمة الى الشوارع مما يهدد السلامة العامة، كما أن حوالي 40% من المناطق السكنية لا تصلها خدمة الشبكة، مما يقومون بالتخلص من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية، ومن ثم القيام بتفريغها ونقلها عبر مركبات خاصة الى أماكن مخصصة لتلك العملية، ولكن بعض السكان يقومون بالتخلص من المياه العادمة عبر تسريبها الى الشوارع والأودية مما يهدد بتلوث مياه العيون والينابيع المجاورة، ويهدد أيضا بتلوث المياه الجوفية، والتربة، ويسبب انتشار الروائح الكريهة والأمراض، ولا تقف المشكلة عند ذلك الحد فقط بل أن هنالك نقص بالوعي العام لدى السكان بشكل عام، وأصحاب الصناعات المختلفة بشكل خاص اللذين يقومون بالتخلص من مخلفات المصانع والورش كورش تصليح السيارات وتبديل زيوتها، ومخلفات المصانع عبر إلقاءها في الصرف الصحي مما يزيد الحمل والضغط على محطة المعالجة، لذلك يجب أن يتم توفير الدعم والمتابعة لشبكة الصرف الصحي في مدينتي رام الله والبيرة لاستيعاب الضغط الكبير الذي تواجهه المنطقة خاصة في ظل التحضر الذي شهدته من دون تخطيط مسبق له، إلا أن بلديتي رام الله والبيرة لوحدهما لا تستطيعان مواجهة هذا الضغط لوحدهما بل يجب تعزيز التنسيق والتعاون مع البلديات الأخرى، وكافة الجهات المسؤولة، وضرورة التعاون من قبل السكان كالالتزام بدفع الرسوم المطلوبة منهم.

كذلك فإن عملية التعامل مع النفايات التي يتم جمعها غير فعالة، حيث يتم دمج النفايات الصلبة مع السائلة (المياه العادمة)، والنفايات المنزلية، والطبية الأمر الذي يعيق من عملية معالجتها، وكذلك فإنه يتم التخلص من النفايات في الحاويات ومن ثم تقوم المركبات بجمعها ونقلها الى مكب مدينة رام الله الواقع في المنطقة الصناعية في الجهة الجنوبية الشرقية، مع العلم بأن هذا المكب عشوائي وغير صحي مهدد بخطر الانهيار فهو غير مؤهل للاستخدام (مصلح، 2006)، كما أن مكب مدينة البيرة واقع في منطقة ج وتسيطر عليه سلطات الاحتلال التي لا تسمح لبلدية البيرة باستخدام المكب الا خلال ساعات محددة من النهار فقط، حيث صرح المهندس ضراغمة اباد أن مكبات النفايات من المفترض أن يتم العمل فيها طيلة 24 ساعة بدوام كامل، إلا أن بوابة مكب البيرة تغلق خلال النهار، لذلك تضطر البلدية الى تجميع النفايات في مكان قريب من البوابة ثم يتم ترحيلها في اليوم التالي الى مكب زهرة الفنجان في مدينة جنين، وهذا ما يزيد من التكلفة على البلديتين، حيث صرح ضراغمة أن تكلفة النقل الى مكب زهرة الفنجان تصل الى ما يقارب 4 مليون سنويا، كما أن بلديتي رام الله والبيرة تعانيان من نقص في عدد الحاويات لذلك نلاحظ تكديس النفايات في الشوارع بشكل كبير.

إضافة الى قيام السكان بحرق الحاويات نتيجة لتأخير عملية الجمع في بعض الأحيان مما يسرع من عملية تلفها ويزيد من تفاقم مشكلة النفايات وتلوث الهواء في مدينتي رام الله والبيرة، عدا عن قيام كثير من السكان بإلقاء النفايات خارج الحاويات مما يسبب انتشار الروائح الكريهة والحشرات، والبعوض، وانتشار الأمراض والحساسية، وتلوث الهواء، والتربة، وهذه المظاهر منتشرة بشكل كبير في الكثير من القرى سواء في محافظة رام الله والبيرة، ومن ضمنها بلدات منطقة البحث وخاصة بيتونيا التي تم اغلاق المكب

الخاص بها نتيجة وقوعه بالقرب من معسكر للجيش الإسرائيلي، أو سواء في المحافظات الأخرى، نتيجة لضعف إمكانيات البلديات المادية والمجالس القروية والمحلية، وكذلك هو الحال بالنسبة لبلديتي رام الله والبيرة التي أصبحت تعاني من ضغط كبير في التخلص من النفايات مؤخرًا، وخاصة النفايات الموجودة في وسط البلد التي يوجد فيها حاويات من الحجم الكبير والتي يصعب التعامل معها، حيث يتم التخلص منها خلال ساعات الليل مما يسبب تكس النفايات خلال النهار.

لذلك يتضح أن مشكلة المياه العادمة والنفايات الصلبة تراكم عنها مشاكل أخرى عديدة، وأن البلدية لوحدها لا تستطيع السيطرة على هذه المشاكل بل أنها تحتاج لتكافل شامل بين أعضاء البلدية وسكان المنطقة، وأصحاب المحلات التجارية لإعادة التخطيط الحضري للمنطقة، عن طريق الدراسة العميقة لها لإيجاد الحلول الفعالة وتطبيقها.

كما تعاني مدينتي رام الله والبيرة من مشكلة حقيقية تتمثل في المواصلات والتلوث الجوي وهي من المشاكل العصبية التي يصعب حلها، حيث تعاني مدينتي رام الله والبيرة من ازدحام واختناق مروري كبير على مدار اليوم وخاصة في فترات الصباح عند انطلاق الطلاب والموظفين إلى أشغالهم، وكذلك خلال فترات الظهيرة عند عودتهم من العمل، إضافة إلى الحوادث الكثيرة المسجلة نتيجة للسياسة المتهورة سواء من قبل السيارات الخاصة أو من قبل أصحاب المركبات العمومية، حيث سجلت محافظة رام الله والبيرة عام 2014 حوالي 1728 حادث مع الكثير من الأضرار المادية، وخسائر في الأرواح البشرية، وسجلت ما يقارب 978 إصابة ومن بينهم أطفال، كما وسجلت و26987 مخالفة مرورية وهذا دليل على قلة الوعي وعدم الاكتراث بالمخاطر الناتجة عن التهور في القيادة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014) كما أكد مدير دائرة إدارة المشاريع المهندس البابا يوسف، مسؤول قسم المرور أن 99.9% من الحوادث ناتجة عن عدم الاكتراث بقوانين السير، إضافة إلى عدم وجود نظام شرطة فعال لتنظيم حركة المرور فهم يفقدون إلى السلطة في تنفيذ القوانين، وعلى الرغم من حرص البلدية على دراسة النقاط السوداء في الشوارع التي يتكرر فيها وقوع الحوادث كشوارع نابلس في مدينة البيرة الذي عملت البلدية على إغلاق بعض الفتحات فيه للحد من الحوادث، وشوارع القدس الذي قامت بتكثيف الشرطة فيه ووضع المطبات لضبط حركة السائقين والتقليل من عدد الحوادث فيه إلا أنه لم يتم ضبط الحركة والتخفيف من عدد الحوادث في هذه المناطق.

كما أكدت بعض الدراسات التي عملت على تقييم الوضع البيئي الحضري لمدينة رام الله مصلح (2006) والمسؤولين ذوي العلاقة كمهندس المرور البابا يوسف، أن أعداد المركبات قد ازداد بشكل غير طبيعي وتجاوز العدد القانوني المسموح به، والشوارع بقيت بنفس العرض الذي لا يتناسب مع هذا العدد الهائل من السيارات، وحركة المشاة مع استغلال المحلات لجزء من هذه الأرصفة، وعدد المواقف المخصصة لتلك المركبات لا يسد الحاجة، وخاصة في وسط البلد نتيجة لارتفاع سعر الأرض في تلك المنطقة فلا تستطيع البلدية شراء قطعة أرض باهظة لثمن لتحويلها إلى موقف للسيارات، وهذا ما زاد من الضغط والاختناقات المرورية، وعلى الرغم من الإجراءات التي تتخذها البلدية لإيقاف هذه الاختناقات كتحويل جزء من الشوارع لاتجاه واحد، ودفع السيارات لعدم الدخول لمركز المدينة من خلال وضع عدادات دفع مسبق، وإعطاء الرخص لإقامة المحلات التجارية بعيدا عن وسط البلد لتخفيف الأزمة، إلا أن هذه الإجراءات تعتبر غير كافية وهناك حاجة ماسة للتكافل بين البلديات وبين المؤسسات الحكومية التي ترجع لها مسؤولية قطاع المواصلات لدراسة مشكلة المرور بشكل عميق وإيجاد الحلول الفعالة لها والعمل على تطبيقها.

لذلك نستنتج أن مدينة رام الله بالفعل أصبحت مركزا حضاريا خدماتيا تجاريا، إذ توجد فيها العديد من السمات التي أهلتها للتطور إلى مركز حضاري مقارنة بالعديد من المدن الأكبر منها حجما، إلا أن هذا التطور كان بالإمكان أن يكون أوسع من ذلك بكثير في حال لو أنه نتج عن خطة استراتيجية شاملة، تحافظ على البنية البيئية والاجتماعية السليمة بعيدا عن كثير من المشكلات التي باتت تهدد المشهد الحضري الذي حظيت به مدينتي رام الله والبيرة مؤخرًا، فالنمو الحضري السريع على الرغم من المحاسن التي يضيفها على كثير من القطاعات التكنولوجية والاقتصادية والصناعية، إلا أن له العديد من المخاطر البيئية والاجتماعية في حال وقوعه بشكل عشوائي من غير تخطيط استراتيجي، وهذا الجانب التخطيطي يقع

على عاتق كافة الجهات المسؤولة لإيجاد توازن بين أعداد السكان المتزايدة واحتياجاتهم من الخدمات والموارد.

نتائج تحليل الاستبيان

شهدت منطقة البحث مؤخرًا نموًا سكانيًا، وعمرانيًا واقتصاديًا الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات جذرية وتحولات حضرية مرتبطة بشكل أساسي بالمتغيرات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية الثقافية المرتبطة بطبيعة السكان، ولفهم طبيعة هذه التحولات تم تصميم استبانة لدراسة هذه المتغيرات وعلاقتها بالخصائص الحضرية للتجمعات، حيث تم توزيع 560 استبانة بما يتلاءم مع عدد السكان في كل تجمع من تجمعات منطقة البحث (رام الله، البيرة، بيتونيا، بيتين)، مع العلم أنه تم تصميم استبانة خاصة بمدينتي رام الله والبيرة، واستبانة أخرى لبلدتي بيتونيا وبيتين من أجل التخصص في توجيه الأسئلة حسب الأهداف المرجوة تحقيقها من كل مجتمع، وذلك بطريقة عشوائية ومن ثم تم إدخال البيانات التي تم تجميعها ومعالجتها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المختلفة بالاستعانة ببرنامج SPSS.

الخصائص الاقتصادية لمدن وبلدات منطقة البحث:

تعتبر دراسة الخصائص الاقتصادية من النقاط الهامة والعريضة في موضوع التحولات الحضرية وذلك حيث يساعد في فهم طبيعة النمو الاقتصادي من خلال تحديد مستوى الدخل وعلاقتها بالتطور العمراني والتغيرات الأخرى المرتبطة بها من حيث تطور البنى التحتية، وكذلك من أجل تحديد طبيعة التركيب المهني وعلاقتها بالخصائص الحضرية للسكان، حيث تفيد دراسة التركيب المهني للمجتمع في تحديد صفة المجتمع فهي تعتبر من المعايير الهامة المستخدمة في تحديد صفة المجتمع، فالمجتمع الذي يعمل غالبية سكانه في حرف غير الزراعة ويتخصصون في قطاع التجارة والصناعة يعتبر مجتمعًا حضريًا، كما أن المجتمع الذي تختفي فيه المهن الوراثية ويختار فيه الفرد وظيفته بنفسه بعيدًا عن الضغوطات الخارجية يعتبر أيضًا مجتمعًا حضريًا، لأن من سمات المجتمع الحضري التخصص في العمل (فتح الرحمن، 2012).

مستوى الدخل:

أظهرت نتائج التحليل لعينتي رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين وجود تفاوت في مستوى الدخل، إلا أن غالبية أفراد العينة كان متوسط دخلهم من 2000-5000 شيكل شهريًا ما يعادل (400 – 1000 دينار أردني)، وهذا يشير إلى الوضع الجيد لهذه الأسر كما تعتبر من المؤشرات الهامة التي تدل على الازدهار والتقدم الاقتصادي، وبالنسبة للذين يرتفع متوسط دخلهم الشهري عن 5000 فؤلاًك يعملون في الغالب في القطاع التجاري وهذه أضفت مؤشرات حضرية على المنطقة.

وكذلك أظهرت نتائج التحليل للعينتين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير متوسط الدخل والمكان الأصلي للفرد حيث تبين أن غالبية السكان من كافة المحافظات وقراها الذين استقروا في مدينتي رام الله والبيرة تراوح دخلهم من 400-1000 دينار، مما ينفي صحة أن السكان الذين يهاجرون من الريف إلى المدن يكون وضعهم الاقتصادي دائمًا سيئ، حيث تبين أن متوسط دخلهم مساوٍ لمتوسط دخل سكان رام الله والبيرة الأصليين، لذلك لم يساهم هؤلاء المهاجرين في تزييف مدينة رام الله والبيرة من ناحية الوضع الاقتصادي لهم لأن وضعهم الاقتصادي كان جيدًا ويعكس سمات حضرية.

التعليم

يعتبر التعليم من المؤشرات الهامة التي تدل على تقدم المستوى الاقتصادي والاجتماعي للتجمع، لأن التعليم يحتاج إلى مستوى دخل جيد، حيث تزداد فرصة تعليم الأبناء كلما كان الوضع المادي للأسرة جيدًا، وكلما كان مستوى الدخل أعلى تزداد فرصة الأبناء في دراسة التخصصات ذات الأقساط المرتفعة كالهندسة والطب في الغالب، وهذا يعتبر مؤشرًا لقياس درجة التحضر، أما عندما يقل التوجه نحو التعليم في التجمع ترتفع فيه نسبة الأمية والجهل، وينعكس ذلك على الوضع التنموي والاقتصادي ويؤدي إلى تراجع المستوى الحضري للتجمع، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة المتعلمين والمساواة بين الجنسين من حيث نسبة الإقبال على التعليم، وارتفاع نسبة إقبال الإناث على التعليم مقارنة بالسابق من المؤشرات الهامة الدالة للتحضر، وأظهرت نتائج التحليل أن نسبة المتعلمين أكثر من غير المتعلمين وأن نسبة الحاصلين على شهادات بكالوريوس هي الأعلى وهذا يدل على سيادة التحضر لأنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد

مستوى الدخل ودل على الانتعاش الاقتصادي وتحسن ظروف الحياة بشكل عام حيث تم واختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث المستوى التعليمي والدخل، وتبين ثبوت صحة الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير المستوى التعليمي وبين متغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% وأنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد مستوى الدخل.

الدعم المادي:

يعتبر الدعم المادي من المؤشرات الهامة التي تدل على تحضر المنطقة، فكلما زاد مستوى اعتماد التجمع على الدعم المالي سواء من مصادر تمويل داخلية أو خارجية زاد من تطور الوضع الاقتصادي في التجمع نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والتجارية المربحة، إضافة إلى الاستثمار في المجالات العقارية الخدماتية الصحية، والتعليمية، والثقافية، والتفنى في بناء المنازل الضخمة والفلل والعمارات مما يضيف خصائص المظهر الحضري على التجمع، وهذه الظاهرة باتت واضحة في بلدات منطقة البحث (بيتونيا وبيتين) حيث أكد رئيس بلدية بيتونيا السيد دولة ورئيس مجلس قروي بيتين السيد مصطفى أن غالبية هذه العائدات تستثمر في إنشاء المشاريع العمرانية والتجارية وبناء المدارس والمساجد والحدائق، وتحسين الطرق مما ساهم في تنمية المنطقة.

الخصائص العمرانية لمدن وبلدات منطقة البحث:

تعتبر طبيعة المسكن وواجهته الخارجية المستخدمة من حيث طبيعة مادة البناء المستخدمة في التشييد، وارتفاع المبنى من حيث عدد الطوابق، ومساحة المبنى، ونوع المسكن، وخصائص الحي من حيث مدى توفر الخدمات والمرافق كالأندية والحدائق من الخصائص الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة مدى تحضر المنطقة أو تريفها وهذا ما أكد عليه يحيى خيريه في دراسته (يحيى، 2001).

الواجهة الخارجية للمسكن:

يواجه قطاع الإسكان في فلسطين العديد من المحددات في ظل وجود الاحتلال، وارتفاع تكاليف الترخيص، وارتفاع تكاليف البناء الناتج عن ارتفاع تكلفة المواد المستخدمة في الانشاء، فهي إما أن تكون من الحجر، أو الطوب، أو الاسمنت، أو الاسمنت والطوب، أو الحجر والطوب، وهذا بطبيعة الحال له علاقة بمدى توفر مادة البناء، وتكلفتها، والوضع الاقتصادي لصاحب المبنى، فكلما كانت الواجهة الخارجية عبارة عن مادة الحجر انما دل على الوضع الاقتصادي الجيد لصاحب المبنى نظرا لارتفاع سعره، وهي تعتبر من إحدى المؤشرات الدالة على التحضر وارتفاع مستوى التنمية في المنطقة، وأظهرت نتائج التحليل للعينتين أن غالبية الواجهات الخراجية للمنازل كانت من الحجر، بينما قلت نسبة استخدام المواد الأخرى في البناء كالطوب والاسمنت، وهذا يشير إلى الوضع الاقتصادي الجيد لسكان منطقة البحث ويضيف خصائص جمالية وحضرية عليها، حيث توجد علاقة بين الواجهة الخارجية للمسكن ومتوسط الدخل ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 من حيث الواجهة الخارجية للمسكن وبين متوسط الدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.025 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير الواجهة الخارجية للمسكن وبين متغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى الدخل زادت نسبة المباني المبنية من الحجر.

ملكية السكن:

تعتبر دراسة ملكية السكن من الأمور الهامة في دراسة الخصائص الاقتصادية لما لها علاقة بالتحضر، فعندما يكون المنزل عبارة عن ملك خاص يدل على مستوى الدخل المرتفع والوضع الاقتصادي والاجتماعي الجيد للأسرة لأن من يكون وضعه المادي جيدا فانه يميل في الغالب لاقتناء منزل خاص بحثا عن الراحة، وبينت نتائج التحليل لعينة رام الله والبيرة وعينة بيتونيا وبيتين أن غالبية المساكن عبارة عن ملك خاص وهذا يعكس الوضع الاقتصادي الجيد حيث أنه كلما ازداد دخل الأسرة زادت احتمالية امتلاكهم لمنزل خاص، أي أن هنالك علاقة طردية بين الدخل وملكية المنزل ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين ملكية المنزل ومتوسط الدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.008 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية

البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير ملكية المسكن وبين متغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت احتمالية أن يكون منزلهم ملكا لهم.

مساحة المسكن:

لمساحة المسكن دورا هاما في الدلالة على المستوى الاقتصادي والوضع المادي فكلما كانت مساحة المسكن كبيرة وتتجاوز 250م² دل على الوضع المادي الجيد للأسرة ومستوى الدخل المرتفع، نظرا لما لها علاقة بإمكانية إضافة امتيازات عدة على المنزل من حيث عدد الغرف والحمامات والمرافق الأخرى التي لها علاقة بالمساحة والتي تضيف جمالية على المنزل، ولقد أظهرت نتائج التحليل لعينة مدينتي رام الله والبييرة وعينة بيتونيا وبيتين أن غالبية المساكن تتراوح مساحتها بين 120-150 متر وبين 150-200 مما يشير الى الوضع الاقتصادي الجيد، حيث أن هنالك علاقة بين مساحة المنزل وبين مستوى دخل الأسرة ولاختبار الفرضية الصفرية التي تقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين مساحة المسكن ومتوسط الدخل"، تبين أن قيمة Chi-Square بلغت 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05% ولذلك نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة بين متغير مساحة المسكن وبين متغير الدخل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% حيث أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت مساحة المسكن.

نستنتج أن وضع العمران في مدينتي رام الله والبييرة يعكس مؤشرات اقتصادية وحضرية جيدة من حيث مساحة المساكن، وارتفاعها، وطبيعة الواجهة الخراجية لها فلم نجد من ضمن العينة منازل مبنية من الصفيح ونسبة قليلة من المنازل كانت مبنية من الاسمنت وهذا في الغالب يعكس مؤشرات حضرية، ولكن كثير من الدول العربية النامية كالمغرب والجزائر والعراق ينتشر فيها البناء الفوضوي غير المخطط، وتنتشر في مدنها مباني الصفيح بكثرة ويعود أصل سكان هذه المنازل غالبا من الريف حيث يسيطرون بثقافتهم ونمط حياتهم على ثقافة المدينة ونمط حياتها ويتجمعون في أحياء وهذا ما يعزز قوتهم وهم بذلك ينشرون مظاهر الترييف (فروج، 2015) أما بالنسبة لمدينة رام الله والبييرة فلم نجد ظاهرة الترييف فيها واضحة كما في مثل تلك الدول العربية.

الخصائص الاجتماعية وعلاقتها بالتحضر:

تلعب العوامل الاجتماعية دورا هاما في التأثير على خصائص الريف والمدينة، حيث انها تؤثر على طبيعة التركيب والبناء الداخلي والتنظيمي للمجتمعات الريفية والحضرية، فمن المعروف أن الريف والمدن عبارة عن تجمعات سكانية قد تكون صغيرة أو كبيرة، وذلك حسب عدد السكان فيها، حيث أنه كلما زاد عدد سكان التجمع زاد حجمه، وهذا كله يؤثر في طبيعة ترتيب وتنظيم هذه المجتمعات، وينعكس عليها فيما اذا كانت تصنف حضر أم ريف، كما أن لكل تجمع سكاني أنماط سلوكية وعادات يمارسها سكان التجمع مع السكان الآخرين من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة والطقوس الممارسة في الأفراح والأتراح، والمناسبات والطقوس الدينية، والحرف والأنشطة الممارسة، وطبيعة اللباس، وهذا كله ينعكس على نمط الحياة المتبناة في التجمع وعلى خاصية التجمع، هل هو مجتمع متمدن أم لا؟ وهذه العلاقات الاجتماعية يطرأ عليها تغيرات من مكان لآخر، ومن وقت لآخر نتيجة لتفاعل السكان مع واقع ومتطلبات البيئة التي يعيشون فيها (رشوان، 2004) حيث تلعب هذه التغيرات في التأثير على تركيب وبناء التجمع.

طبيعة العلاقات الاجتماعية والعلاقة بالجيران

ان لطبيعة العلاقات الاجتماعية دورا هاما في دراسة الخصائص الحضرية حيث تنعكس العوامل الاجتماعية السائدة بين أفراد التجمع على طبيعة التجمع فمثلا تمتاز التجمعات الحضرية بسيادة العلاقات الرسمية بين سكانها، بينما تسود العلاقات الغير رسمية في التجمعات الريفية حيث أكد الصقور (2002) على أن سيادة العلاقات الرسمية المباشرة والقوية تعني أن المجتمع لا يزال تقليديا ريفيا، ويمتاز مجتمع رام الله والبييرة بأنه مجتمع ناتج عن اختلاط سكاني اجتماعي ثقافي متعدد نتيجة العديد من عوامل الجذب التي شجعت السكان من المحافظات المختلفة للاستقرار فيه حيث انعكس ذلك على طبيعة الخصائص الاجتماعية السائدة في المنطقة على سبيل المثال طبيعة العلاقات السائدة بين الجيران فعلى الرغم من أن رام الله والبييرة عبارة عن مدينتين ومن المفترض أن يسود فيها علاقات رسمية الا أن نتائج التحليل

أشارت أن غالبية عينة مدينتي رام الله والبيرة علاقتهم جيدة مع الجيران ويقومون بزيارتهم بين كل فترة وأخرى وهذه أحد المؤشرات الدالة على سيادة بعض الخصائص الريفية على مدينتي رام الله والبيرة وبناء على دراسة الصقور (2002) يعتبر مجتمع رام الله مجتمع تقليدي تسوده خصائص ريفية وربما يعود سبب ذلك الى وجود نسبة من السكان الذين يعود أصلهم من الريف حيث احتفظ غالبية هؤلاء السكان بعاداتهم ومنها حسن التعامل مع الجيران والحرص على زيارتهم وتفقد أحوالهم كما ان مجتمع رام الله والبيرة كما سبق ذكره هو في الأصل كان عبارة عن مجتمع ريفي الا أن القرار السياسي المتعلق بجعل رام الله عاصمة مؤقتة الى حين تحرير القدس الشريف جعل منها مركزا خدمتيا مؤسساتيا حضاريا، مما جعلها مركز جذب للسكان من كافة المدن والأرياف المجاورة مما انعكس على طبيعة الخصائص الاجتماعية السائدة وهي تلك الناتجة عن سكان الأرياف المجاورة أو السكان ذوو الأصل الريفي وخاصة في مجتمع البيرة الذي لا يزال يحتفظ بالمظهر والسلوك الريفي على الرغم من احتسابه مجتمعا حضريا، حيث يتجلى السلوك الريفي في الطقوس الممارسة في الأفراح وطبيعة اللباس التقليدي فيها كالثوب الفلاحي الفلسطيني حيث تنتشر في مدينة البيرة محلات بيع وتأجير أدوات التطريز والأثواب الفلسطينية، كما يتجلى السلوك الريفي في المنطقة في المبالغة في الاحتفالات وإقامة الولائم الفلسطينية الشعبية كالمنسف والمسخن خاصة في المناسبات حيث أن شيوع مثل هذه السلوكيات والممارسات تعتبر من مظاهر التريف كما أكد (فتح الرحمن، 2012).

الخلفية الثقافية وعلاقتها بالخصائص الحضرية:

تعتبر دراسة الخلفية الثقافية في موضوع التحضر غاية في الأهمية اذ تمتاز المجتمعات الحضرية بالتباين الثقافي والمهني والحرفي، بينما يمتاز المجتمع الريفي غالبا بالتجانس الثقافي فهم يتمسكون بعادات وتقاليد معينة تحكم نمط الحياة السائدة في الريف، ويمتاز مجتمع رام الله والبيرة بالتنوع الثقافي والسياسي والديني والاجتماعي فشكل ذلك عامل جذب للسكان من الأماكن المختلفة لاتخاذها مكان معيشة، وهذا ما أعطى المنطقة طابعا حضريا، بشكل عام ولكن عندما تطغى بعض العادات والتقاليد التي يحملها السكان الريفيون المهاجرون من المناطق المختلفة تجعل من مجتمع رام الله والبيرة مجتمعا حضريا تسوده خصائص ريفية، حيث تطغى هذه العادات الريفية عندما يحتفظ سكان الريف بسلوكياتهم وثقافتهم ولا يتأقلمون مع المجتمع الحضري الجديد الا ان نتائج المسح الميداني أظهرت أنه يصعب على الشخص التمييز بين السكان ذوي الأصل الريفي وبين سكان رام الله والبيرة الأصليين فمثلا لا يوجد هنالك فرق بينهم من حيث طبيعة اللباس أو الأكل أو حتى طبيعة الأنشطة والسلوكيات الممارسة، ولا نجد حي هامشي في رام الله والبيرة أنشأه الريفيون، بل نجدهم موزعين في كافة الأحياء وذلك بما يتناسب مع مستواهم الاقتصادي وليس الثقافي، وهذا ما يؤكد تأقلم غالبية الريفيين في المجتمع الحضري الجديد حتى يحققوا الأهداف التي تركوا موطنهم الأصلي لأجلها، وهذا يأتي من خلال حرص المسؤولين على القيام باستراتيجيات إدماج اجتماعي حسب ما أكدته المهندسة سالي مديرة دائرة الشؤون الثقافية والاجتماعية في بلدية رام الله، وأبرزها استراتيجية التخطيط 20-50 التي تهدف للقيام بالعديد من الفعاليات الثقافية من أجل الدمج كالماراثونات وفعالية وبن عرام الله وعلبسكليت للتخطيط البيئي والحضري والاجتماعي، إضافة الى تعزيز الاحتفال بالمناسبات الوطنية والدينية لتكريس التعددية، والقيام بتأسيس العديد من المراكز الثقافية والاجتماعية من مكاتب وحدائق من أجل توفير بيئة ملائمة لدمج كافة المواطنين في المدينة، وعلى الرغم من ذلك تبقى الإمكانيات وأعداد المشتركين في مثل هذه البرامج ليس كما هو عليه في الدول المتحضرة والغربية.

الانتماءات القرابية:

أكد العديد من الباحثين ومنهم (جبران، 2003) أن للانتماءات القرابية والمبالغة بالتمسك بالعائلة والعادات والتقاليد، والانتماء لروح الجماعة والتعصب للقبيلة، وغياب تحكيم القانون في حل المشاكل من سمات المجتمع الريفي العربي التقليدي، ومن أهم ما يسبب تريف المدن، ولمعرفة ما إذا كان مجتمع رام الله والبيرة تسوده روح العصبية القبلية والتمسك الشديد بالعائلة تم فحص إجابات المبحوثين من عينة سكان رام الله والبيرة فيما اذا كانوا يفتقون بجانب أقربائهم في حال حدوث مشكلة حتى لو كانوا على باطل فأجمعت الغالبية العظمى على أنهم لا يفتقون بجانب أقربائهم في المشاكل عندما يكونون على باطل وهذا

يدل على أن مجتمع رام الله والبيرة ليس مجتمعا تقليديا ولا تسوده العصبية القبلية بل انه مكون من شرائح وفئات يحكمها القانون ويمتازون بالاستقلال الفردي وهذه من أبرز سمات المجتمع الحضري، حيث يمتاز مجتمع رام الله والبيرة بأنه لا تحكمه معايير اجتماعية عامة فمن الصعب تحديد نمط اجتماعي واحد يسود المدينة نتيجة لتنوع أصل السكان، وذلك بعكس مدينتي نابلس والخليل اذ تسود فيها علاقات القرابة بشكل أكبر وأوضح، وهذا ما توصل اليه أيضا تماري (1991) في دراسته.

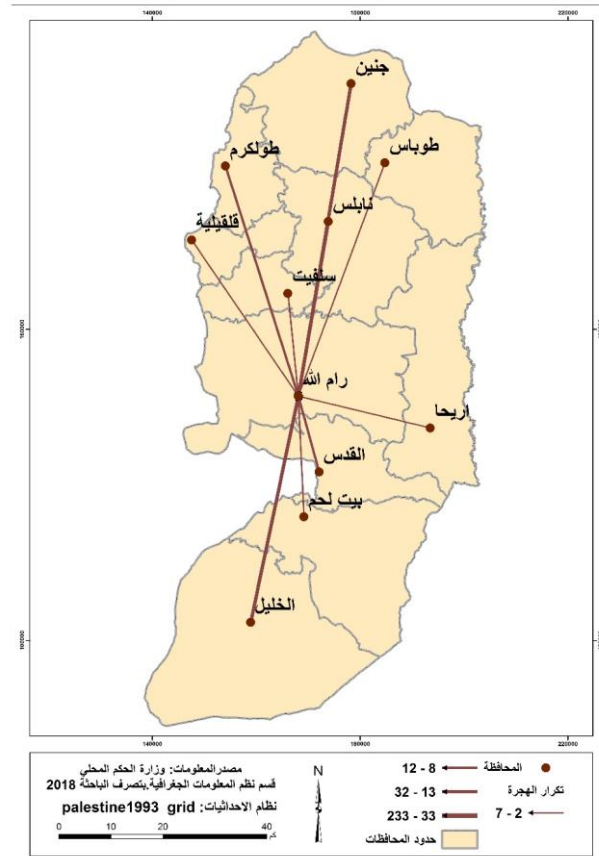
الهجرة:

أظهرت نتائج تحليل عينة رام الله والبيرة أن مدينتي رام الله والبيرة شهدت هجرات وافدة اليها من المدن والقرى للمحافظات المجاورة ومن قرى محافظة رام الله، ومن أراضي الداخل الفلسطيني، حيث كانت أعلى نسبة من للسكان المهاجرون الى رام الله والبيرة هم من قرى محافظة رام الله، وتراوحت نسبتهم من مجموع العينة 22.1% تليها محافظة جنين حيث بلغت نسبتهم 8.4% منهم 4.6% من قرى المحافظة بينما 3.8% منهم من مدينة جنين، ثم محافظة نابلس حيث بلغت نسبتهم 8.2% منهم 4.6% من قرى المحافظة بينما 3.6% منهم من مدينة نابلس، تليها محافظة الخليل حيث بلغت نسبتهم 7.3% منهم 5.3% من قرى المحافظة بينما 2% منهم من مدينة الخليل، تليها محافظة طولكرم حيث بلغت نسبتهم 6.4% منهم 0.8% من قرى المحافظة بينما 1.8% منهم من مدينة طولكرم، تليها أراضي الداخل الفلسطيني المحتل اللذين هاجروا نتيجة الأوضاع السياسية الصعبة خلال حرب عام 1948 ونكسة 1967 واستقروا في رام الله والبيرة حيث بلغت نسبتهم من أفراد العينة 4.3%، تليها محافظة القدس حيث بلغت نسبتهم 2.8% منهم 1.5% من قرى المحافظة بينما 1.3% منهم من مدينة القدس الجدول (1)

جدول 1 التوزيع النسبي لأفراد عينة رام الله والبيرة حسب المكان الأصلي لهم

المكان الاصيل	التكرار	النسبة المئوية
مدينة رام الله والبيرة	145	36.9
قرى محافظة رام الله	87	22.1
مدينة الخليل	8	2.0
قرى محافظة الخليل	21	5.3
مدينة نابلس	14	3.6
قرى محافظة نابلس	18	4.6
مدينة جنين	15	3.8
قرى محافظة جنين	18	4.6
مدينة طولكرم	7	1.8
قرى محافظة طولكرم	3	.8
مدينة طوباس	4	1.0
قرى محافظة طوباس	3	.8
مدينة قلقيلية	7	1.8
قرى محافظة قلقيلية	1	.3
مدينة أريحا	2	.5
مدينة القدس	5	1.3
قرى محافظة القدس	6	1.5
مدينة سلفيت	2	.5
قرى محافظة سلفيت	1	.3
مدينة بيت لحم	4	1.0
قرى محافظة بيت لحم	1	.3
أراضي الداخل الفلسطيني	17	4.3
غزة	1	.3
المجموع	390	99.2
لم يجب	3	.8
المجموع	393	100.0

حيث تدفع الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة نتيجة الممارسات والقوانين التعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال على سكان القدس والتضييق عليهم نفسياً واقتصادياً ومنعهم من التوسع والبناء الى الهرب والبحث عن ملجأ آخر، حيث أن قسم كبير منهم يلجأ للسكن في كقر عقب والرام كحل مؤقت وجزء آخر يلجأ الى مدينة رام الله والبيرة الخريطة (6) تبين توزيع خطوط الهجرات لعينة رام الله والبيرة من المحافظات المختلفة الى مدينتي رام الله والبيرة، حيث تشير الخطوط السميكة الخارجة من محافظة جنين ونابلس والخليل الى أن هذه المحافظات صدرت أكبر عدد من المهاجرين الى مدينتي رام الله والبيرة، بناء على نتائج تحليل العينة، حيث هاجر غالبية هؤلاء السكان بحثاً عن فرص عمل أفضل، أو للاستثمار في المشاريع التجارية وخاصة للمهاجرين من الخليل حيث يعمل غالبيتهم في تجارة السجاد والأحذية، بينما قسم كبير من سكان نابلس وجنين يعملون في الوظائف الحكومية، وساهم هؤلاء المهاجرين في تنمية مدينتي رام الله والبيرة، وجزء كبير من المهاجرين من سكان طوباس يعملون في تجارة الحمص، حيث ساهم هؤلاء المهاجرين في نقل الطابع الوظيفي الذي كان سائداً في بلدهم الى مدينتي رام الله والبيرة مما ساهم في ازدهار وتنمية قطاع التجارة في رام الله والبيرة. كما ونستنتج من هذه الأرقام أن نسبة من يهاجرون من الريف أعلى من المدن لأن في الغالب أوضاع المدن أفضل من الريف وتتوفر فيها الخدمات والبنى التحتية أكثر مما هو عليه في الريف لذلك يميل سكان



الريف الى الهجرة بشكل أكبر من سكان المدن الأخرى.

الاستنتاجات:

تناول هذا البحث خصائص التمدن والترريف وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في منطقة البحث، من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والسكانية وكيفية تأثيرها على تمدن بلدات منطقة البحث متمثلة في بلدي بيتونيا وبيتين أو على ترريف مدن منطقة البحث وتتمثل في مدينتي رام الله والبيرة وذلك من خلال تطبيقها على عينة عشوائية من مدن وبلدات منطقة البحث للوصول للنتائج المطلوبة.

أظهرت النتائج وجود بعض الخصائص الدالة على الترييف في مدينة رام الله والبيرة لكن اقتصر وجودها في مناطق محدودة، بينما أظهرت النتائج وجود العديد من الخصائص الدالة على التمدين في بلدي بيتونيا وبيتين.

1. على الرغم من أن رام الله والبيرة مجتمعات مدنية متحضرة إلا أن خصائص التحضر فيها لا تقارن بتلك الخصائص السائدة في المجتمعات الغربية والنفطية، التي تكون فيها خصائص التحضر أكثر وضوحاً، لذلك تصنف رام الله والبيرة من ضمن مجتمعات التحضر المبكر والمفاجئ لأنها شهدت حملة تحضر سريع دون المرور بمرحلة التصنيع.
2. وجود بعض الخصائص الريفية في مجتمع رام الله والبيرة الناتجة من تأثير بعض الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الريفيون الذين استقروا في رام الله والبيرة لا يعني بالضرورة طغيان ظاهرة الترييف على مدينتي رام الله والبيرة.
3. كان للضخ السكاني الكبير الذي شهدته منطقة البحث دوراً في تسريع عجلة التمدين في المنطقة، حيث انعكس النمو السكاني على التطور العمراني الذي أضفى خصائص التمدين أيضاً على بلدات منطقة البحث، حيث كان هذا النمو العمراني في تطور مستمر.
4. شهدت منطقة البحث توسعاً عمرانياً كبيراً كما بينته نتائج تحليل الصور الجوية من عام 1997-2016، حيث تأثر التمدد العمراني في المنطقة بالعديد من العوامل السياسية والطبيعية، وانعكس عنه العديد من الآثار البيئية والاجتماعية.
5. ساهم الاحتلال الإسرائيلي في توجيه وتحديد اتجاهات البناء في مدينتي رام الله والبيرة، كما وساهم في انتشار البناء العشوائي غير المنظم لذلك لم تنتج هذه العشوائيات عن السكان الريفيون المهاجرين للمنطقة كما هو الحال في كثير من الدول العربية كالمغرب والجزائر.
6. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير متوسط الدخل والمكان الأصلي للفرد حيث تبين أن غالبية السكان من كافة المحافظات وقراها الذين استقروا في مدينتي رام الله والبيرة تراوح دخلهم من 2000-5000، وهو مساو لدخل سكان رام الله والبيرة الأصليين، مما يفي صحة أن السكان الذين يهاجرون من الريف إلى المدن يكون وضعهم الاقتصادي دائماً سيئاً، لذلك لم يساهم هؤلاء المهاجرين في ترييف مدينة رام الله والبيرة من ناحية الوضع الاقتصادي لهم لأن وضعهم الاقتصادي كان جيداً ويعكس سمات حضرية.
7. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي وبين متغير الدخل فتبين أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد مستوى الدخل، وبما أن غالبية سكان بيتونيا وبيتين حاصلين على شهادات جامعية بمستوى بكالوريوس فإن هذا يشير إلى أن وضعهم الاقتصادي جيد مما يعكس خصائص التمدين في المنطقة.
8. ساهمت العائدات المالية من سكان بيتونيا وبيتين المهاجرين للدول الغربية في زيادة تمدينهما من خلال استثمار هذه العائدات في كثير من المشاريع الاقتصادية والعمرانية والتجارية التي أضفت خصائص حضرية على المنطقة.
9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الواجهة الخارجية للمسكن وبين متوسط الدخل، حيث تبين أنه كلما زاد مستوى الدخل زادت نسبة المباني المبنية من الحجر، وغالبية المنازل في منطقة البحث واجهتها الخارجية من الحجر وهذا يعكس مؤشرات اقتصادية حضرية جيدة.
10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ملكية المنزل ومتوسط الدخل حيث أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت احتمالية أن يكون منزلهم ملكاً لهم.
11. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساحة المسكن ومتوسط الدخل حيث تبين أنه كلما زاد مستوى الدخل للأسرة زادت مساحة المسكن، وغالبية المساكن في بيتونيا وبيتين مساحتها بين 120-150 وبين 150-200 وهذا يشير إلى مؤشرات اقتصادية حضرية.
12. غالبية عينة مدينتي رام الله والبيرة علاقتهم جيدة مع الجيران ويقومون بزيارتهم بين كل فترة وأخرى وهذه أحد المؤشرات الدالة على تأثير العوامل الاجتماعية في سيادة بعض الخصائص الريفية على مدينتي رام الله والبيرة.

13. اختلاف المستوى الثقافي ليس له دورا في عدم الاندماج وهذا ما كان واضحا أثناء القيام بالمسح الميداني حيث أنه يصعب على الشخص التمييز بين السكان ذوي الأصل الريفي وبين سكان رام الله والبيرة الأصليين فمثلا لا يوجد هنالك فرق بينهم من حيث طبيعة اللباس أو الأكل أو حتى طبيعة الأنشطة والسلوكيات الممارسة، ولا نجد حي هامشي في رام الله والبيرة أنشأه الريفيون، بل نجدهم موزعين في كافة الأحياء وذلك بما يتناسب مع مستواهم الاقتصادي وليس الثقافي، وهذا ما يؤكد تأقلم غالبية الريفيين في المجتمع الحضري الجديد.

14. الغالبية العظمى من عينة رام الله والبيرة لا يقفون بجانب أقاربهم في المشاكل عندما يكونون على باطل وهذا يدل على أن مجتمع رام الله والبيرة ليس مجتمعا تقليديا ولا تسوده العصبية القبلية بل انه مكون من شرائح وفئات يحكمها القانون ويمتازون بالاستقلال الفردي وهذه من أبرز سمات المجتمع الحضري.

15. أكبر نسبة للمهاجرين كانوا من قرى محافظة رام الله ثم جنين ثم نابلس ثم الخليل.

16. يشجع رخص أسعار الايجار في بيتونيا وبيتين مقارنة برام الله والبيرة، وتوفر الخدمات الأساسية التي يبحث عنها السكان كالخدمات الصحية، والتعليمية الجيدة على التفكير للاستقرار فيهما، وهذا ما لا شك فيه من الخصائص الدالة على تحضر بيتونيا وبيتين نظرا لتوفر بيئة جاذبة تجذب سكان المناطق الحضرية اليهما.

التوصيات:

1. ضرورة التعاون والتنسيق بين كافة البلديات والمجالس القروية في المنطقة (رام الله والبيرة وبيتونيا وبيتين) من أجل النهوض بالمنطقة نحو كل ما هو أفضل، ومن أجل استمرار عملية التطوير، والوقوف جنبا الى جنب لحل المشكلات والتحديات التي تواجهها المنطقة.
2. ضرورة تنمية الأرياف وتوفير كافة متطلبات واحتياجات ساكنيها من خدمات وفرص عمل جيدة من أجل الحد من الهجرة الريفية وتخفيف الضغط السكاني الكبير على مدينتي رام الله والبيرة وخاصة على البنى التحتية والخدمات فيهما.
3. ضرورة الاستغلال الجيد للعائدات المالية من السكان المهاجرين للدول الغربية في الاستثمار بالمشاريع التي تؤدي الى تطوير بلدات منطقة البحث.
4. ضرورة تطوير المخططات الهيكلية بما يتلاءم مع احتياجات السكان، والابتعاد عن العشوائية والخلط في استعمالات الأراضي، وكذلك تجنب تكثيف البناء في مكان واحد، والتمدد باتجاه الأراضي ذات الخصائص الجيدة التي يحتاجها التوسع الحضري.
5. ان سيادة التحضر نابع عن انتشار الثقافة الحضرية التي تفتقر لها العديد من الدول العربية، وحتى يتم ذلك فلا بد من تطبيق المواطنة الصحيحة حيث يلتزم كل مواطن بالواجبات الملقة على عاتقه بقدر ما يحافظ على حقوقه وهكذا يصبح المجتمع راق ويتطور نحو الأفضل.

الخاتمة:

توصل هذا البحث أن مدن وبلدات منطقة البحث شهدت ولا تزال حملة تحولات حضرية، وأنها تجمع بين الخصائص الحضرية والريفية، من حيث طبيعة الخصائص العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها رغم الإمكانيات المحدودة والظروف السياسية الصعبة، وفي ظل وجود قصور في الخدمات والبنى التحتية الا أنها تسلك طور التنمية والتطوير.

تعرضت منطقة البحث لتوافد سكاني كبير باعتبارها مركزا خدمائيا مؤسساتيا، فشكل هذا الكم الهائل من التوافد السكاني المستمر عليها، ضغط على كافة الخدمات ومراكز البنى التحتية، التي لم تخطط لاستيعاب هذا العدد الذي هو في تزايد مستمر، إضافة الى وجود ضغط من قبل سلطات الاحتلال والتي أثرت بشكل سلبي على إمكانية تنمية المنطقة، لذلك تحتاج منطقة البحث الى تعاون وتنسيق مستمر بين كافة الجهات المعنية من أجل إعادة التخطيط الجيد لكافة المرافق والبنى التحتية بالشكل الذي يستوعب هذا الكم الهائل من السكان واحتياجاتهم المتزايدة، إضافة الى زيادة السعي وتسريع عملية تنمية الأرياف المجاورة ومن ضمنها بلدات منطقة البحث من أجل تخفيف الضغط السكاني الكبير على مدينتي رام الله والبيرة.

ونستنتج أن التحولات الحضرية السريعة التي لا تأتي من عملية تخطيط ودراسة شاملة معمقة، تكون أضرارها وسلبياتها أكثر من حسناتها، وأن التحضر ينبع من الثقافة الحضرية التي يتبناها السكان ومن وعي بضرورة الالتزام بالقوانين وتطبيقها، والابتعاد عن العشوائية في نمط الحياة بكافة مجالاتها، ومن هنا يصبح المجتمع راق وتسهل عملية تنميته وتطويره.

المصادر باللغة العربية:

- ابراهيم، محمد عباس. 2015. التحديث والتغير في المجتمع القروي دراسة في مكونات القيم الثقافية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- أبو ريذة، منصور عزت منصور. 2011. تأثير مدينة رام الله على خصائص السكان والعمران في بلدة بيتونيا. (رسالة ماجستير) جامعة النجاح نابلس. فلسطين.
- ابو زر، دعاء. 2017. النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله حالة دراسية سلواد، المزرعة الشرقية، بيتين، ودير جريز. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. فلسطين.
- تشاميرز، روبرت. 1990. التنمية الريفية وضع الأواخر أوائل. ترجمة عمر، محجوب. نيقوسيا: دلمون للنشر وميدتو للتنمية والرعاية الصحية.
- تماري، سليم. 1991. التغيير الاجتماعي في مدينة رام الله المورفولوجيا والترتيب والاقتصاد غير الرسمي. بيرزيت: سلسلة آفاق الفلسطينية.
- جبران، حسن، وبركات سليم. 2003. تريفيف المجتمع العربي المعاصر: دراسة في نتائج الهجرة الريفية وانعكاساتها (رسالة دكتوراه) جامعة دمشق. سوريا.
- الجنابي، صلاح حميد. 2002. ظاهرة التريفيف الحضري: المبررات والنتائج: دراسة في الايكولوجية الحضرية: مجلة كلية الآداب جامعة بغداد – العراق. ع (59). ص 127_147.
- الحديدي، خالد أحمد عيدان. 2013. التريفيف الحضري في مدينة الموصل، الأسباب والنتائج. مجلة جامعة تكريت للعلوم. 20 (4). ص 261_285.
- حسن، حسن عثمان. 2016. تريفيف المدن دراسة حالة مدينة امدرمان _ محلية امدرمان _ منطقة دار السلام. رسالة ماجستير. جامعة الزعيم الأزهري. السودان.
- حمودة، مسعد الفاروق. 1981. تنمية المجتمع الريفي والحضري. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- حنوش، زكي. 1999. أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف الى الحضر في الوطن العربي: المشكلة والحل: مجلة عالم الفكر. 18 (1). ص 221_261.
- الحيدري، ابراهيم. الهجرة من الريف وتريفيف المدن. عدد 5695. الناشر: موقع. <http://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/2/410462.htm> (2016-12-24)
- خشن، منى. 2008. وضع وآفاق المدينة العربية: التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة. نيويورك [بيروت]: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- خمايسي، راسم. 2013. إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة. جوليات القدس. ع (16).
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 2017. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. 2017. كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، 2017. رقم 18. رام الله-فلسطين.
- رشوان، حسين عبد الحميد. 2004. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسات في علم الاجتماع الحضري. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- شالين، كلود. 2007. السياسات الحضري الجديدة. ترجمة الوتار، سمير نور الدين. الرياض: النشر العلمي والمطابع.
- الشيخ، ممدوح. مختارات عن كارثة تريفيف المدينة. الناشر: موقع. <http://www.slideshare.net/mamdouhalshikh/ss-57021623> (2016-1-13).
- الصقور، صلاح خليل. 2003. الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن حالة تطبيقية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- صلاح، علاء سليم أسعد. 2006. خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس" (رسالة ماجستير). جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.
- الطرابلسي، عبد القادر. 1999. التحضر في الوطن العربي: الأسباب والآثار. مجلة شؤون عربية. ع 97. ص 97-106. 1999م.
- عبد الرسول، رجاء. 1989. التغيرات الهيكلية في الريف المصري واثارها على العمالة الزراعية. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة.
- غنيم، السيد رشاد. 2008. علم الاجتماع الريفي. ط1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- غنيم، محمد أحمد عبد الرازق. 1982. التحضر في المجتمع القطري دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- فتح الرحمن، عثمان سراج الدين. 2012. أزمت التحضر دراسة في تريف المدينة بالبلدان النامية: مجلة دراسات المستقبل. 2(5). ص 117_130.
- فروج، ميلود. 2015. المدينة الجزائرية بين التريف والتمدن: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع (44). ص 77_90.
- فريدمان، جون، وروبرت وولف. 1976. التحول الحضري دراسات مقارنة في البلدان حديثة التصنيع. ترجمة العزام، ادريس، وأحمد الرباعية. لندن: ادوارد ارنولد.
- القطب، اسحق يعقوب. 1982. نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية: الفكر العربي. 4 (30). ص 19_46.
- القطب، اسحق. 1968. التحضر ونمو المدن في الدول العربية. ط1. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.
- كريم، كفاح محمود. 2010. العراق وعملية تريف المدن. تم الدخول بتاريخ 11-1-2018 http://www.grenc.com/show_article_main.cfm.
- كلود، شالين. 2007. السياسات الحضرية الجديدة. ترجمة الوتار، سمير نور الدين. الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود.
- المختار، حمزة، 2009. دراسات في التنمية الريفية المتكاملة. كاليفورنيا: مكتبة الخنجي.
- مرعي، ابراهيم بيومي، وملاك أحمد الرشيد. 1983. تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- المظفر، محسن عبد الصاحب، يوسف عامر الهاشمي. 2009. جغرافية المدن مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- المقدم، مهي سهيل. 1995. المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث دراسة ميدانية ونظرية. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية.
- منصور، حسن عبد الرازق. 2013. الحضارة الحديثة والعلاقات الانسانية في مجتمع الريف. ط2. عمان: فضاءات للنشر والتوزيع.
- منصور، فاروق حلمي. 1989. المشكلات الإدارية الناجمة عن التحضر العشوائي للمدن: مجلة الإدارة 22(1). ص 63_68.
- مهنا، ابراهيم سليمان. 2000. التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول الغربية أبعاد وآثار على التنمية المستدامة. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- نزار، جهيدة. 2009. عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف. رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. الجزائر.
- هاريسون، بول. 1990. في قلب العالم الثالث. ترجمة إلهام عثمان. نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية الصحية.
- الهييتي، مازن عبد الرحمن. 2016. جغرافية المدن والتحضر: أسس ومفاهيم. دمشق: دار العرب.
- يحيى، خيرية. 2001. انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الاحياء السكنية في مدينة نابلس. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

المقابلات:

- ضراغمة اياد ابراهيم سالم. مدير دائرة الصحة والبيئة في بلدية البيرة. 2018-8-16.
- مصطفى توفيق موسى عبد الفتاح. رئيس مجلس قروي بيتين. 2018-8-28.
- البابا يوسف إسماعيل عبد الحميد. رئيس قسم إدارة المشاريع (قسم المرور) في بلدية البيرة. 2018-8-16.
- حامد يزن عبد الناصر. مهندس الصرف الصحي بلدية البيرة. 2018-8-16.
- نزال مازن يوسف نجيب. مهندس المشاريع في بلدية البيرة. 2018-8-16.
- عناية عهود. قسم التخطيط الحضري في الحكم المحلي. 2018-4-25.
- دولة ربحي مجيد موسى. رئيس بلدية بيتونيا. 2018-8-28.
- أبو بكر سالي عبد اللطيف. مديرة دائرة الشؤون الثقافية والاجتماعية في بلدية رام الله. 2018-9-6.
- زياد الطويل. رئيس بلدية البيرة. 2018-4-25.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- Mugumbate, Maushe, Nyoni. 2013.** Ruralization Of Urban Areas: Reversing Development in Zimbabwe. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences. *Department of Social Sciences, Bindura University of Science Education, Zimbabwe. Vol. 2 | No. 7 | July 2013.
- CHIBVONGODZE, DANFORD TAFADZWA. 2013.** The Ruralization of Urban Spaces in the Context of Subsistence Farming: The Case Study of Gwabaland Township, Bulawayo, Zimbabwe. University of Kwazulu_Natal.